

## اقتصاد

## «التجاري» ينداز للرقابة المالية مخالفاً «المركزي»: المدقق الخارجي غير مؤهل لتدقيق أعمال الحكومة

محمد رakan مصطفى

تحكم عمل مفتشي الجهاز، ومنها المعيار رقم ١٠٠ الخاص بقيام المدقق الخارجي بتدقيق ومراجعة البيانات المالية، وبإغلبه في عمل مفتشي الجهاز النظام المحاسبي للمصارف العامة الصادر بموجب المرسوم ٤١٦ لعام ٢٠١٠ الذي ينسجم مع المعايير الدولية وقرارات مجلس النقد والتسليف وهو من المعايير التي تم اعتمادها في التقرير الصادر عن الجهاز لعام ٢٠١٥. كما تم عرض معيار التدقيق رقم ٢٠٠ الخاص بالأهداف العامة للمدقق المستقل، ومعيار التدقيق رقم ٥١٠ الخاص بتدقيق الأرصدة الافتتاحية، ومعيار التدقيق الدولي رقم ٢٣٠ الخاص بوفائيق التحق، ومعيار ٥٨٠ الخاص بالإقرارات الخطية، ومعيار التدقيق الدولي رقم ٤٠٠ الخاص بالإبلاغ عن نواحي التقصير في الرقابة الداخلية، ومعيار التدقيق ٤٠١ الخاص بالمخاطر الناجمة عن العمل على النظام المحاسبي، والمعيار ٤٠٢ الخاص بتدقيق المؤسسة الخدمية، ومعيار التدقيق الدولي رقم ٤٥٠ الخاص بتدقيق التقديرات المحاسبية، والتي يقابلها في عمل مفتشي الجهاز جميع الفقرات والمواد من قانون الجهاز التي سمحت للمفتش التابع للجهاز المركزي للرقابة المالية بمتابعة المهام نفسها التي يقوم بها المدقق الخارجي بما ينسجم مع معايير التدقيق الدولية، حيث تم تطبيق المعايير ذاتها التي يتبعها مدقق الحسابات الخارجي في التقرير الصادر عن الجهاز لعام ٢٠١٥. كما حددت المادة الرابعة من قانون الجهاز اختصاصاته، والمادة ٢٨ حددت المخالفات الختامية التي تستوجب التحقق والمساءلة، والمادة ٣٠ من المرسوم لجهة إعداد تقرير خاص بالحسابات والميزانية الختامية للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي.

أصدر مجلس إدارة المصرف التجاري السوري قراراً بعدم استخدام مدقق خارجي لسوابته، وذلك رداً على كتاب مصرف سورية المركزي حول اتخاذ المصرف التجاري الإجراءات اللازمة لتعيين مدقق حسابات خارجي. وكشف مسؤول حكومي لـ«الوطن» أن المصرف التجاري أرسل كتاباً لمصرف سورية المركزي، يبرر فيه قرار مجلس إدارته رقم ٣٢٣/م / ٢٠١٥ القاضي بعدم استخدام مدقق خارجي لحساباته، مبيّناً أن الجهاز المركزي للرقابة المالية يقوم بعملية التدقيق بكفاءة عالية وعلى أكمل وجه، على اعتبار أن الجهاز مخصص بتدقيق عمل الجهات الحكومية مالياً ومحاسبياً.

وذكر كتاب المصرف التجاري أن شركات ومكاتب التدقيق الموجودة لا تملك القدرة العلمية والمهنية في مجال تدقيق الأعمال المالية والمحاسبية في المؤسسات الحكومية، وليس لديها الكفاءة والخبرات العالية المسؤولة والمتخصصة التي يتمتع بها الجهاز المركزي للرقابة المالية. إضافة إلى أن مجلس إدارة المصرف يستند في قراره بعدم استخدام مدقق حسابات خارجياً إلى توجيه الحكومي في ترشيده الإنفاق وعدم تكبيد المصرف أعباء مالية وتفقات كتدقيق كبيرة لا طائل منها.

وجاء في كتاب وجهه الجهاز المركزي للرقابة المالية لرئاسة الحكومة أن الجهاز يمارس في مؤسسات القطاع العام العمل ذاته الذي يقوم به المدقق الخارجي بما ينسجم مع معايير التدقيق الدولية، كما تم عرض مقارنة بالمعايير التي تحكم عمل المدقق الخارجي وما يقابلها من قوانين

الوطن

أقر مجلس الشعب يوم أمس قانون التشاركية بين القطاع العام والخاص الذي اشدت الجدل حوله باعتباره -حسب النواب- خصخصة مبطنة عن طريق التشاركية. وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير الاتصالات محمد الجلال أن قانون التشاركية لا يعني الخصخصة، لأنه لا يتضمن نقل الملكية إلى القطاع الخاص لأنها أصولاً مملوكة للدولة إنما تهدف إلى تشجيع استثمار القطاع الخاص في مشروعات جديدة للبنى التحتية وخاصة في ظل تراجع الموارد المالية للحكومة.

كما أنه يجنب الحكومة الاقتراض من الخارج حيث يعد هذا القانون البديل الأفضل من الاقتراض. من جانبه وصف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام جزائري مشروع القانون بأنه الخطوة الأولى لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والاستفادة من قدرات القطاع الخاص ومرونته في مجالات التشغيل والصيانة والتسويق وتحسين الكفاءة وتخفيض الكلفة وزيادة سرعة إنجاز المشاريع وتخفيض المخاطر أمام القطاع العام وتوفير فرص عمل جديدة.

مشيراً إلى أن القانون سيضع الإطار القانوني الناظم لترميم وتطوير القطاع العام والمشاريع الإنتاجية والمرافق العامة وضبط عملية التشاركية ضمن قانون وتعليمات كفيلة بتحقيق مصلحة الدولة والتقليل من المديونية والاقتراض العام الخارجي وخاصة في المشاريع ذات التكلفة الكبيرة والبعد الاجتماعي الضخم التي يليها متطلبات إعادة الإعمار.

وفي مداخلته خلال الجلسة أشار وزير الاتصالات والنقل محمد جلال إلى أهمية مشروع التشاركية، مبيّناً أنه يحقق متطلبات التنمية مثل إنشاء البنى التحتية والمشاريع الحيوية وتطويرها مع

ترشيد الاستثمارات الحكومية من الموازنة العامة وزيادة التمويل المقدم من القطاع الخاص. لافتاً إلى أن القانون سيحدد عملية التعاقد للمواطنين والاستفادة من قدرات القطاع الخاص ومرونته في مجالات التشغيل والصيانة والتسويق وتحسين الكفاءة وتخفيض الكلفة وزيادة سرعة إنجاز المشاريع وتخفيض المخاطر أمام القطاع العام وتوفير فرص عمل جديدة.

وأكد عضو المجلس عمار بكداش أهمية وضع حدود زمنية للمشروعات المتعاقد عليها واستثناء بعض المشاريع الإستراتيجية من



التشاركية بما يصون ويحفظ ملكية الدولة، في حين أشار عضو المجلس عمار الأسد إلى أهمية قوينة التشاركية مع القطاع الخاص لجهة تنفيذ المشاريع الحيوية وإعادة تأهيل البنى التحتية وجلب الاستثمارات وذلك ضمن ضوابط محددة في قانون واضح ونافذ ولاسيما في مرحلة إعادة الإعمار.

ورأى النائب إسكندر جرادة أن مشروع القانون الجديد لن تكون مفاعيله حاضرة في ظل إدارات كان لها دور أساسي في تدهور قدرات القطاع العام، وضعف الإدارة وخاصة في حالات الفساد التي دخلت في القطاع العام. ورأى بعض النواب أن الاقتصاد الوطني يقوم

من جهة أخرى طالب بعض النواب بضرورة تثليل العمال في مجلس التشاركية الواردة في

## «الشعب» يقر قانون التشاركية رغم الجدل

المادة السابعة من مشروع القانون والتي تضم مطلبين من عدد من الوزارات وخبراء مستقلين بهدف ضبط وتنسيق مشاريع التشاركية مع التأكيد على أهمية تحديد سقف محدد زمني للمشروعات المتعاقد عليها وتوضيح ركني المشروع المتعلقة بالتأسيس والتشغيل في عقود التشاركية.

وبالعودة إلى الأسباب التي استدعت إصدار مشروع القانون نجد أنها تهدف إلى تنظيم إجراءات التعاقد لتحقيق إشكال التشاركية متضمناً الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي الناظم لعقود التشاركية التي سيقرها مجلس التشاركية بما يحقق ويلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهمها إنشاء البنى التحتية والمشاريع الحيوية وتطويرها مع ترشيد الاستثمارات الحكومية من الموازنة العامة وزيادة التمويل المقدم من القطاع الخاص، ومن ناحية أخرى تحسين تقديم الخدمات بالاستفادة من قدرات القطاع الخاص في مجالات التشغيل والصيانة والتسويق مع تحسين الكفاءة وتخفيض الكلفة وزيادة سرعة إنجاز المشاريع الاستفادة من مرونة القطاع الخاص وقابليته للتكيف والتجديد، إضافة إلى تخفيض المخاطرة أمام القطاع الخاص.

وجاء في مشروع القانون أن التشاركية هي علاقة تعاقدية لمدة زمنية محددة ومتفق عليها بين جهة حكومية وشريك خاص بالاستثمار في واحد أو أكثر من الأعمال التي تتضمن تصميم أو إنشاء أو بناء أو تنفيذ أو صيانة أو إعادة تأهيل أو تطوير أو إدارة أو تشغيل مرفق عام بما يسهم في تقديم خدمة عامة ولا تسري أحكام القانون على عقود استكشاف واستثمار الثروات الطبيعية مثل النفط.

وأحال المجلس مشروع القانون المتضمن إحداث هيئة تنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة المرتبطة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى اللجان المختصة.

## ما الأزمات التي ضربت المواطن في ٢٠١٥ وستلاحقه في عام ٢٠١٦

## المدير السابق للمركزي للإحصاء: معظم السوريين يعيشون تحت خط الفقر

علي محمود سليمان

مع اقتراب نهاية العام الحالي ٢٠١٥ يكون المواطن السوري قد أنهى عاماً من الأزمات الاقتصادية يمانيز بدأت بارتفاع الأسعار لجميع السلع والخدمات، أخذ شكلاً قاسياً من أشكال التضخم، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن بعد الارتبط بنشح المياه وأزمة الخبز السببي التصنيع، وصولاً إلى ارتفاع أسعار المواد المدعومة في مقدمتها الخبز الذي كان خطأً أحصر إضافة إلى المشتقات النفطية التي أصبحت عبئاً ينقل جيوب المواطنين لينتهي العام مع تغير كامل لنمط معيشة المواطن السوري.

أسنان الاقتصاد في جامعة دمشق شفيق عريش (المدير السابق للمكتب المركزي للإحصاء) بين لـ«الوطن»، أن أزمة المشتقات النفطية وعدم تأمين موارد الطاقة اللازمة لإعادة إغلاء العملية الإنتاجية، أدى إلى زيادة في كميات المستوردات وتنوعها وعدم قدرة البنك المركزي على تأمين تمويل هذه المستوردات، ما أدى بالتحول للمستهدين للجوء إلى السوق السوداء للبحث عن البضائع الصعبة لتمويل هذه المستوردات، وبالتالي الضغط على سعر الصرف وارتفاعه، ما أخلنا في حلقة مفرغة من التضخم، الذي أدى لارتفاع كبير في الأسعار وخاصة في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، ليتعكس هذا التضخم كنتيجة لهذه الأزمات على واقع ونمط المعيشة للأسرة السورية.

وأجبرت الأسرة السورية على إعادة النظر في نمط استهلاكها وبسلة السلع التي يتكون منها هذا الاستهلاك، وهنا يحذر عريش من تأثيرات سلبية في صحة الأجيال القادمة، بسبب النقص الكبير في المواد الغذائية ضمن السلة الغذائية بسبب ارتفاع أسعار هذه المواد.

## أزمات مستمرة

توقع عريش أن تستمر هذه الأزمات في عام ٢٠١٦ لكون العملية الإنتاجية ما زالت متوقفة، فبرغم كل التصريحات الحكومية بأنها توالي إعادة إطلاق عجلة الاقتصاد أهمية قصوى، إلا أن هذا الأمر لم يتحقق، مشيراً إلى وجود مشكلة حقيقية تنتظر الاقتصاد نتيجة نقص الخبرات والقدرة البشرية نتيجة

الهجرة، والرقم الذي أعلنه رئيس الحكومة عن هجرة ١٣٤ ألف مواطن خلال شهر واحد هو رقم بسيط أمام ما هو على أرض الواقع، فحسب بيانات صادرة عن جهات مختصة فإن هناك ٢٨٠ ألفاً هاجروا بين أيلول وتشيرين الأول والمحصية أن النسبة العظمى من المهاجرين هم من القوة البشرية العاملة، وهي مشكلة بشرية نخسر فيها الإنفاق الطويل التي أنفقتها الدولة على إعداد هؤلاء الشباب من تعليم وطبابة ومستلزمات حياة وسع مدعومة عندما كانت هناك سلع مدعومة وهو كله نخسر في وقت قصير جداً، حيث ازادت معدلات الهجرة في عام ٢٠١٥ ولكن نتائجها سلطحتها لاحقاً.

## خط الفقر

وبين عريش أن الأغلبية العظمى من الشعب السوري يعيشون تحت مستوى خط الفقر لأن ارتفاع الأسعار كان كبيراً ولم توابه حركة الرواتب والأجور في البلد، والمشكلة أن الأزمة لا تحل بزيادة الرواتب والأجور، فهي أزمة مركبة، حيث بدأت المشكلة بالتحريم الذي حصل لمعظم أسعار

مستلزمات العملية الإنتاجية الزراعية والصناعية، وبالتالي المدخلات محررة فيجب أن تكون المخرجات محررة، وهنا عجزت الحكومة عن ضبط الأسواق، أو يعنى القول: إنها فقدت القدرة على التسعير الإداري، وحتى لو سرعت إدارياً فهناك عدم التزام بهذا التسعير، والقول بأن دوريات التموين تجوب الشوارع ككلام لذر الرماد في العيون لأنه لم يؤد إلى نتيجة وارتفاع عدد الضبوط للمخالفين ممن يسوهمون ضعاف النفوس يعتبر مؤشراً إلى أن هناك انغلاقات كبيراً في الأسواق، على حين بقيت الحكومة مسيطرة على التسعير الإداري في الرواتب والأجور فقط ولذلك هناك فجوة كبيرة الآن بين الرواتب والأجور والأسعار في الأسواق وهذا الأمر قد يؤدي إلى استشراف الفساد وكبر حجمه أكثر مما نعاينه الآن.

ولفت عريش إلى أنه لو أخذنا نتائج مسح دخل ونفقات الأسرة الذي قام به المكتب المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠٩، وصوبناه وفق معدل التضخم ورايينا متوسط الأجور لعام ٢٠٠٩، وأرشدنا أن نصوب وفق معدل التضخم الحالي فسندرج أن الحد الأدنى للأجور يجب أن يكون ٧٠ ألف ليرة سورية.



## معركة سعر الصرف

وحول أزمة سعر الصرف رأى عريش أنها أزمة كان بالإمكان تجنبها، حيث إن إدارة السياسة النقدية لم توفق في حساباتها فيما يتعلق بالأزمة، واختارت ما اعتقدت أنه المعركة الأسهل بالنسبة إليها، وهي معركة سعر الصرف حيث لم يخطر على بال الإدارة النقدية أن هذه الحرب القذرة على سورية ستطول كل هذه المدة واعتقدوا أنهم خلال أشهر قليلة ستحسم الأمور وبالتالي معركة سعر الصرف كانت ضرورية حيث استطاعوا في أول سنتين من الأزمة الحد من تدهور سعر الصرف ولكن بعد ذلك فقدوا السيطرة على الساحة ومع هذا ما زالوا مستمرين باعتماد نفس الأسلوب في دعم الليرة السورية. مؤكداً أن الإدارة النقدية لم تكن موفقة في عملها وهي التي ساهمت بما وصلنا إليه الآن لأنها أول من ضارب على الدولار من خلال جلسات التدخل حيث إن جلسات التدخل تعتبر مزادات علنية وبالتالي هي مضاربة وهذه الأعداء التي تقدم في كل مرة وأسر الصرف الحالي هو سعر وهمي ولعبة ارتفاع ليرة وانخفاض ليرتين لا تحل المشكلة.

## الحكومة تناقش مع باكستان مجلس أعمال مشتركاً ومع الهند التتبع عن النفط

الوطن

المعلومات والمستلزمات الدوائية والجراحية والطبية إضافة إلى تفعيل التبادل النقائي وإقامة مشاريع استثمارية مشتركة.

وعدا رئيس مجلس الوزراء رجال الأعمال في باكستان للمساهمة بإقامة مشاريع تموية لهم في سورية وتأسيس مجلس أعمال سوري باكستاني مشترك وإقامة معارض تجارية وصناعية مشتركة.

من جهة أكد بخاري حرص الحكومة الباكستانية على تنمية العلاقات الثنائية بما يحقق مصلحة الشعبين والبلدين الصديقين، مبرهاً عن تأييد ودعم الشعب الباكستاني وحكومته للشعب السوري وقبائده في حربه ضد الإرهاب.

كما بحث وزير الإدارة المحلية عمر غلاونجي مع السفير الباكستاني بدمشق العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها في المجالين الإنساني والزراعي والإغاثي.

وأكد غلاونجي أن الحكومة السورية ممثلة باللجنة العليا للإغاثة ومنذ بداية الأزمة تبذل جهوداً فعالية للتعامل مع الأزمة وآثارها السلبية في الشعب السوري وتولي الشائين الإغاثي والإنساني الاهتمام الكبير عبر تطوير آليات العمل الإغاثي وزيادة فعالية صنع القرار وتسريعه بهدف التخفيف عن المواطنين السوريين الذين تحملوا العبء الأكبر من تداعياتها منوها برغبة الحكومة الباكستانية بتقديم المساعدات

عبر الحلقى بمواقف باكستان الداعمة لسورية وجودها في محاربة الإرهاب، مشدداً على ضرورة المتابعة مع بداية الأزمة تبذل جهوداً فعالية لدولية حقيقية لمواجهة وتحييف منابعه.

وعبر الحلقى عن رغبة الحكومة بإعادة تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين البلدين على الصعيد كافة وتوقيع اتفاقيات جديدة تسهم في تنمية العلاقات وتنشطها وتوسيع قاعدة التبادل التجاري وخاصة في مجال الحبوب والرز والسكر وتكنولوجيا

أكد رئيس مجلس الوزراء وأهل الحلقي أن سورية تتعرض لحرب كونية إرهابية مترافقة بحصار اقتصادي جائر أثر سلباً على حياة المواطنين وهو ما يتطلب دعم الأصدقاء للتخفيف من آثار هذه الحرب وتعزيز مقومات صمود الشعب السوري.

وحسين بخاري أمس أشار الدكتور إلى أن العلاقات التاريخية المتميزة بين البلدين على مدى عقود خلت تحتم علينا العمل على إعادة الاتق لهذه العلاقات مع الجانب الاقتصادي والتجاري والصناعية والزراعي والتنموية.

وتمنى نشر هذا الرد وذلك احتراماً لعقول السادة القراء.

## رد

رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية يفتتح النار على وزير العمل:

## تجاوزات مؤسسة التأمينات حدثت عندما كان الوزير مديراً

إشارة إلى ما ورد في صحيفتكم في العدد رقم ٢٣٠٠ • السنة العاشرة الصادر بتاريخ ٢٨ كانون الأول ٢٠١٥ في الصفحة السادسة تحت عنوان «وزير العمل يسأل: لماذا تأخر الجهاز المركزي للرقابة المالية في إصدار التقرير النهائي الخاص بمعاشات التقاعد»، نبين ما يلي:

إن ما ورد على لسان وزير العمل يتضمن مجموعة من المغالطات المتعلقة بعمل الجهاز المركزي للرقابة المالية تبدي في النقاط التالية:

- الادعاء بأن الوزارة اتخذت ما يلزم من إجراءات وأن الجهاز المركزي قد تأخر في إصدار النتائج.
- إن العاملين الذين أجليوا على القضاء قد حصلوا على أحكام بالبراءة ونؤكد في هذا الصدد أن أسلوب نشر هذه المغالطات بهدف إلى نتائج لا تمت للعمل الرقابي بصلة حيث كان حربياً بالجهة مصدرة هذه المغالطات أن ترسل ما لديها من معلومات أو وثائق إلى مقام رئاسة مجلس الوزراء أو الجهاز المركزي للرقابة المالية مباشرة لنتم معالجةها أصولاً.

إن الحكم القضائي الجزائي لا يعني المساس بالجانب السلكي، كما أن القرار القضائي يمنع المحاكمة لعدم كفاية الأدلة لا يعني

رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية  
د. محمد العموري